**التعليق علي مقترح مقدّم إلى المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف للموافقة على تفويض قانوني لوضع استراتيجية مدتها 5 سنوات لمعاهدة تجارة الأسلحة، قبل المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف.**

شكرا السيد المُيسر

تود مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان** أن تعرب عن تقديرها لحكومة المملكة المتحدة على مقترحها الرامي إلى وضع استراتيجية طويلة الأمد لمعاهدة تجارة الأسلحة تمتد لخمس سنوات. وتؤكد ماعت إن وجود إطار استراتيجي موحد من شأنه أن يعزز التنسيق بين الدول الأطراف، ويوفر أداة واضحة لتوجيه الموارد وتحديد الأولويات، بما يعالج التحديات الراهنة المتمثلة في ضعف الالتزام، وتراجع معدلات تقديم التقارير، وغياب معايير موحدة لقياس التقدم المحرز.

وترى مؤسسة ماعت أن الاستراتيجية المقترحة ينبغي أن تركز على مجموعة من المجالات الرئيسية والتي تتضمنتعزيز الأنظمة الوطنية للمراقبة ومكافحة تحويل وجهة الأسلحة، وزيادة عدد الدول التي تصدق على المعاهدة وتحسين جودة وانتظام التقارير المقدمة من الدول، ودمج منظور النوع الاجتماعي في قرارات المعاهدة وتعزيز هيكل المعاهدة ومواردها المالية.

ويجب أن يشارك جميع أصحاب المصلحة في وضع المقترحات وصياغة مسودة الاستراتيجية، على أن تتمتع الاستراتيجية بالرؤية الشامل، وكيفية قياس الأداء، وتجنب الازدواجية حتى لا تتعارض مع خطط العمل المتعددة السنوات الحالية للفرق العاملة، بل يجب أن تكملها وتوجهها، ولكي نضمن أن تحقق الاستراتيجية المراد منها تقترح مؤسسة ماعت ما يلي: -

**إنشاء فريق عمل خاص بالاستراتيجية**: بدلاً من الاعتماد فقط على مكتب المعاهدة، يمكن إنشاء فريق عمل مخصص من ممثلين من مختلف المجموعات الإقليمية ومجموعات الخبرة ومنظمات المجتمع المدني والخبراء، هذا الفريق سيضمن أن الاستراتيجية تمثل المصالح المتنوعة للدول الأطراف.

**تحديد مؤشرات أداء رئيسية**  يجب أن تتضمن الاستراتيجية مؤشرات أداء رئيسية محددة وقابلة للقياس (مثل: "زيادة عدد الدول المصدقة بنسبة 10% خلال 5 سنوات"، أو "زيادة نسبة التقارير المقدمة في الوقت المحدد بنسبة 20%)، على أن يتم وضع آليات محددة تضمن تطبيق هذه المؤشرات.

**إدراج عنصر خاص بالرقابة والامتثال**: يجب أن تتضمن الاستراتيجية آليات واضحة للتعامل مع الدول غير الملتزمة ببنود المعاهدة، بالإضافة إلى آليات لدعمها ومساعدتها على الامتثال.

**توفير آلية مراجعة دورية**: يجب أن تتضمن الاستراتيجية آلية لمراجعتها وتقييمها في منتصف المدة (بعد سنتين ونصف مثلاً) لضمان أنها لا تزال ملائمة وفعالة.

بالرغم من أن المقترح يشير إلى أهمية الاستقرار المالي، فإنه من الضروري أن تتضمن الاستراتيجية **خطة مالية مفصلة ومستدامة** لضمان تنفيذها بنجاح. يجب أن تركز هذه الخطة على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، **تحديد مصادر التمويل** من خلال استكشاف خيارات مبتكرة مثل الشراكات مع المؤسسات المالية الدولية أو القطاع الخاص، بدلاً من الاعتماد فقط على الميزانية التقليدية. ثانياً، **وضع ميزانية تقديرية مفصلة** لكل هدف من أهداف الاستراتيجية، مما يساعد على توجيه الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة وفعالية. وأخيراً، **إنشاء آلية واضحة لمراقبة الإنفاق** وتقديم تقارير دورية وشفافة، لضمان المساءلة الكاملة وتحقيق أقصى استفادة من كل الأموال المخصصة.

**وفيما يتعلق بآليات المشاركة**، نوصي بأن تُطوّر الأمانة العامة للمعاهدة منصة إلكترونية تفاعلية تكون بمثابة مركز موحد لتقديم المقترحات، وعرض المسودات، وإجراء المشاورات، وتتبع التقدم المحرز. هذه الأداة ستُسهِم في تعزيز الشفافية والمساءلة، مع توسيع قاعدة المشاركة من مختلف أصحاب المصلحة، إذ يجب أن تكون المشاورات مفتوحة لمشاركة المتضررين من النزاعات المسلحة وممثلي الصناعة والشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني حتي نضمن التمثيل العادل لجميع الفئات.

**السيد الميسِّر،**

نؤكد كذلك على أن منظمات المجتمع المدني يجب أن تكون جزءًا أصيلًا من هذه العملية، ليس فقط لتقديم مقترحات، بل كشريك فاعل في التنفيذ والرصد.